البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تشرين أول 2013

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ خلال النصف الأول من عام 2013 مقابل 2.9٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 بنسبة 6.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. أما معدل البطالة فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2013 ليصل الى 14.0٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 13.1٪ خلال نفس الربع من عام 2012.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 4,157.0 مليون دولار (62.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 10,789.6 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.7 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2,201.1 مليون دينار (8.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 27,146.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 787.9 مليون دينار (4.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 18,617.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2,280.1 مليون دينار (9.1٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 27,249.7 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,842.5 مليون دينار (16.0٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 562.4 مليون دينار (7.7٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 107.0 نقطة (5.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 1,850.6 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 492.4 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 871.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آب 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 401.0 مليون دينار ليبلغ 12,049.0 مليون دينار (50.2٪ من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 931.6 مليون دينار ليصل إلى 5,864.0 مليون دينار (24.4٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 74.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية آب 2013 مقابل 75.5٪ في نهاية عام 2012.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بنسبة 0.2٪ لتبلغ 3,710.7 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 5.1٪ لتبلغ 10,247.1 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.3٪ ليصل إلى 6,536.4 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 5.8٪ نتيجة تراجع السياحة العلاجية، وتراجع مدفوعات السفر بنسبة 6.3٪، في حين ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.4٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2013 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 884.6 مليون دينار (8.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,586.8 مليون دينار (25.6٪ من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2012، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 710.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013 مقارنة مع 544.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2012، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية حزيران من عام 2013 ارتفاع صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 19,366.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 18,862.0 مليون دينار في نهاية كانون أول من عام 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 4,157.0 مليون دولار (62.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 10,789.6 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.7 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2,201.1 مليون دينار (8.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 27,146.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 787.9 مليون دينار (4.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 18,617.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2,280.1 مليون دينار (9.1٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 27,249.7 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2013 مقارنة بالشهر السابق باستثناء تسهيلات الجاري مدين والتي استقرت على مستواها المسجل في الشهر السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2012، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة باستثناء تسهيلات الكمبيالات والأسناد المخصومة، والتي انخفضت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012، وودائع تحت الطلب والتي حافظت على نفس مستواها المسجل في نهاية عام 2012.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 107.0 نقطة (5.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 1,850.6 نقطة، بينما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2.7 مليار دينار (13.9٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتصل إلى 16.5 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

2012		نهاية أيلول 2012	نهاية أيلول 2013
US$ 6,632.6 -37.0٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 6,866.2 -34.8٪	US$ 10,789.6 62.7٪
24,945.1 3.4٪	السيولة المحلية	25,254.2 4.7٪	27,146.2 8.8٪
17,829.8 12.5٪	التسهيلات الائتمانية	17,402.1 9.8٪	18,617.7 4.4٪
15,375.6 7.6٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	15,144.3 6.0٪	16,247.4 5.7٪
24,969.6 2.4٪	إجمالي ودائع العملاء	25,568.4 4.9٪	27,249.7 9.1٪
17,711.0 -7.4٪	ودائع بالدينار	18,800.6 -1.7٪	20,553.5 16.0٪
7,258.6 38.0٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,767.8 28.7٪	6,696.2 -7.7٪
20,387.1 2.4٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	20,646.1 3.7٪	21,938.1 7.6٪
15,084.3 -8.6٪	ودائع بالدينار	16,066.9 -2.7٪	17,290.8 14.6٪
5,302.8 56.0٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,579.2 34.8٪	4,647.3 -12.4٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2013 بمقدار 4,157.0 مليون دولار (62.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 10,789.6 مليون دولار وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.7 شهراً.

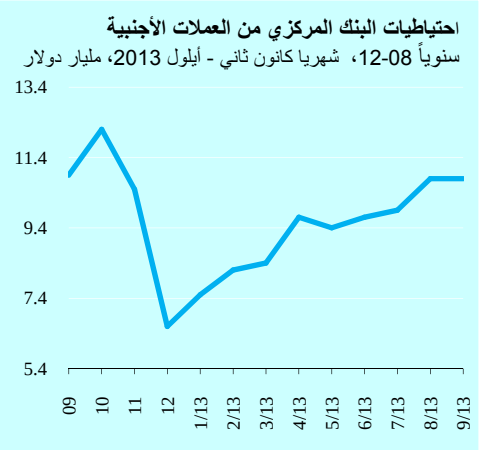

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2,201.1 مليون دينار (8.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتبلغ 27,146.2 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,135.3 مليون دينار (4.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية أيلول من عام 2013 مع نهاية عام 2012، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

– ارتفعت الودائع في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 1,811.2 مليون دينار (8.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتصل إلى 23,541.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 957.1 مليون دينار (4.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

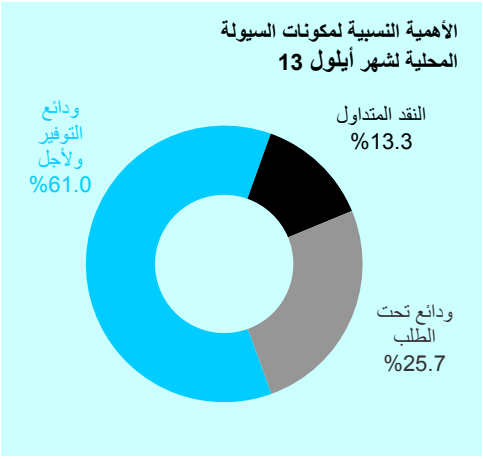

– ارتفع النقد المتداول في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 389.9 مليون دينار (12.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 3,604.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 178.2 مليون دينار (5.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

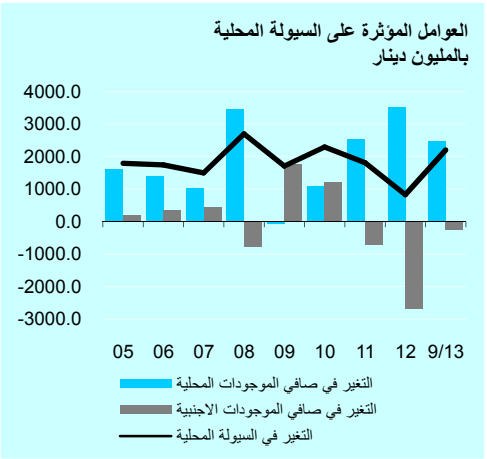

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 2,457.8 مليون دينار (13.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقابل ارتفاع قدره 3,034.4 مليون دينار (20.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 3,724.2 مليون دينار (17.9٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 1,266.4 مليون دينار (49.4٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية أيلول من عام 2013 بمقدار 256.7 مليون دينار (3.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض مقداره 1,899.1 مليون دينار (20.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأتى ذلك محصلة لانخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,900.4 مليون دينار، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 1,643.7 مليون دينار (26.8٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2012		نهاية أيلول 2012	نهاية أيلول 2013
6,665.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,471.0**	**6,408.8**
6,139.7	البنك المركزي	6,889.8	7,783.4
525.8	البنوك المرخصة	581.2	-1,374.6
18,279.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**17,783.2**	**20,737.4**
-2,562.7	البنك المركزي، منها:	-3,275.4	-3,829.2
1,567.8	الديون على القطاع العام (صافي)	1,561.6	1,563.2
-4,150.5	أخرى (صافي*)	-4,856.6	-5,412.9
20,842.4	البنوك المرخصة	21,058.6	24,566.6
8,377.1	الديون على القطاع العام (صافي)	7,883.5	9,784.0
15,933.5	الديون على القطاع الخاص	15,761.4	16,901.7
-3,468.2	أخرى (صافي)	-2,586.3	-2,119.1
24,945.1	**السيولة المحلية (M2)**	**25,254.2**	**27,146.2**
3,215.0	**النقد المتداول**	**3,197.5**	**3,604.9**
21,730.1	**الودائع، منها:**	**22,056.7**	**23,541.3**
5,395.6	بالعملات الأجنبية	4,747.9	4,789.9

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2013/10/22 بتخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - سعر إعادة الخصم: 4.50٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.25٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع 3.75٪، ولأجل شهر 3.75٪.
- ويهدف هذا التخفيض إلى زيادة حجم الإقراض للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار لتعزيز النمو الاقتصادي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2012		أيلول 2012	أيلول 2013
5.00	إعادة الخصم	5.00	4.75
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.75	4.50
4.00	نافذة الإيداع	3.25	3.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول 2013 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.93٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 بمقدار 74 نقطة أساس.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول 2013 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.77٪، وليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

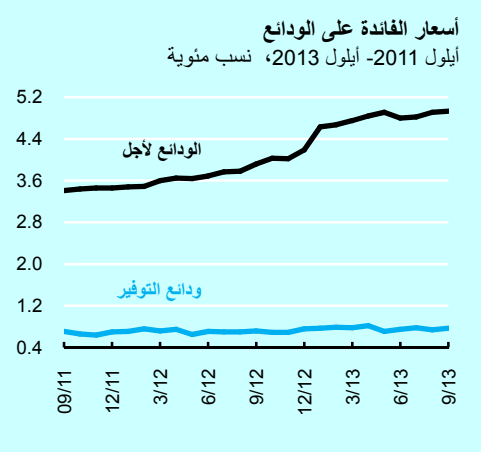

- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول 2013 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.42٪، وليحافظ بذلك على نفس مستواه في نهاية العام السابق.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيلول 2013 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليرتفع بذلك بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 9.44٪.

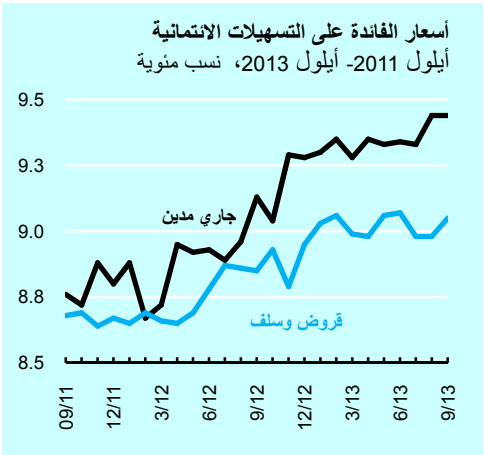

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر أيلول 2013 بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.58٪، ولينخفض بذلك ما مقداره نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيلول 2013بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.05٪، وليرتفع بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر أيلول 2013 ما نسبته 8.85٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 17 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2012.
- ونتيجة لهذه التطورات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل بمقدار 64 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2012 ليبلغ مستواه 412 نقطة أساس في نهاية أيلول 2013.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2012		أيلول 2012	أيلول 2013	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.42	تحت الطلب	0.44	0.42	0
0.76	توفير	0.72	0.77	1
4.19	لأجل	3.92	4.93	74
	التسهيلات الائتمانية			
9.59	كمبيالات واسناد مخصومة	9.39	9.58	-1
8.95	قروض وسلف	8.85	9.05	10
9.28	جاري مدين	9.13	9.44	16
8.68	الإقراض لأفضل العملاء	8.38	8.85	17

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2013 ما مقداره 18,617.7 مليون دينار، مرتفعاً بما مقداره 787.9 مليون دينار (4.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,550.9 مليون دينار (9.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية أيلول من عام 2013، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 251.3 مليون دينار (6.8٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 248.2 مليون دينار (6.5٪)، يليهما قطاعي التعدين والصناعة بمقدار 116.2 مليون دينار و 79.6 مليون دينار على التوالي. وبالمقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة بمقدار 17.9 مليون دينار (7.0٪) وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد توزع الارتفاع للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 871.8 مليون دينار (5.7٪)، والتسهيلات المقدمة للحكومة المركزية بمقدار 9.4 مليون دينار (0.8٪)، والمؤسسات المالية بحوالي 1.1 مليون دينار (12.1٪)، بينما انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 55.3 مليون دينار (6.5٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 39.1 مليون دينار (10.9٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2013 ما مقداره 27,249.7 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 2,280.1 مليون دينار (9.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,190.5 مليون دينار (4.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية أيلول من عام 2013 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,551.0 مليون دينار (7.6٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 376.0 مليون دينار (14.4٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 305.1 مليون دينار (18.0٪)، إضافةً إلى ارتفاع الودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 47.8 مليون دينار (17.4٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2012.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية أيلول من عام 2013، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,842.5 مليون دينار (16.0٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 562.4 مليون دينار (7.7٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2012.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها في نهاية أيلول من عام 2013 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا التباين:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر أيلول 2013 بمقدار 32.8 مليون دينار (29.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 144.4 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 34.4 مليون دينار (32.7٪) خلال نفس الشهر من العام السـابق. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,499.6 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 1,022.6 مليون دينار عن حجمه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2012.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيلول من عام 2013 بواقع 36.9 مليون سهم (32.9٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 148.9 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 110.4 مليون سهم (100.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 2,179.2 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,840.1 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 339.1 مليون سهم (18.4٪).

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2013 انخفاضاً قدره 24.4 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

أيلول			
2013	2012		2012
1,850.6	**1,902.7**	الرقم القياسي العام	**1,957.6**
2,413.4	2,320.1	القطاع المالي	2,363.6
1,723.0	2,137.9	قطاع الصناعة	2,176.6
1,542.4	1,567.5	قطاع الخدمات	1,651.1

المصدر: بورصة عمان.

1,850.6 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 21.3 نقطة (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما في نهاية شهر أيلول من عام 2013، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 107.0 نقطة (5.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، مقابل انخفاض قدره 92.4 نقطة (4.6٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض أسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 453.6 نقطة (20.8٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 108.7 نقطة (6.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012. بالمقابل، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 49.8 نقطة (2.1٪).

القيمة السوقية للأسهم:

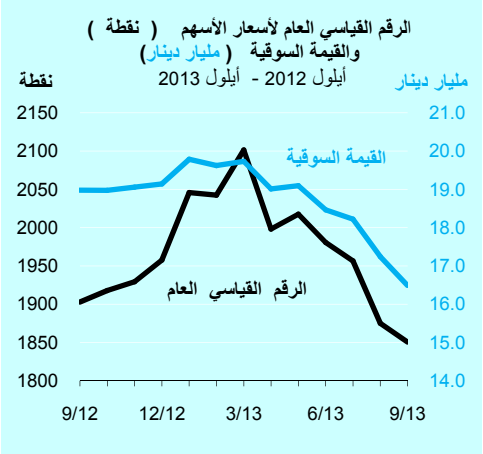

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2013 ما مقداره 16.5 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.7 مليار دينار (4.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.2 مليار دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما في نهاية شهر أيلول من عام 2013، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 2.7 مليار دينار (13.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض قدره 0.3 مليار دينار (1.5٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر أيلول من عام 2013 تدفقاً موجباً بلغ 2.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 3.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2012. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول من عام 2013 ما قيمته 17.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 16.0 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 122.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 22.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2012		أيلول 2012	أيلول 2013
1,978.8	حجم التداول	139.6	144.4
7.9	معدل التداول اليومي	6.6	6.6
19,141.5	القيمة السوقية	18,977.5	16,489.9
2,384.1	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	219.9	148.9
37.6	صافي استثمار غير الأردنيين	3.5	2.0
322.9	شراء	38.1	17.9
285.3	بيع	34.6	16.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصـــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2013 بنسبة 3.1٪، وذلك مقابل نمو 2.9٪ خلال نفس الربع من عام 2012. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 9.7٪ مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال الربع الثاني من عام 2012.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال النصف الأول من عام 2013 نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ بأسعار السوق الثابتة مقابل نمو نسبته 2.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 9.6٪ مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال النصف الأول من عام 2012.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 بنسبة 6.1٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2013 إلى 14.0٪ (11.3٪ للذكور 26.8٪ للإناث) وذلك مقابل 13.1٪ (10.7٪ للذكور و 24.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 20.6٪.

تطورات GDP خلال النصف الأول من عام 2013

شهد النمو الاقتصادي الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2013 تباطؤاً في أدائه وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويأتي هذا التباطؤ في النمو الاقتصادي انعكاساً لتداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 2.9٪ خلال النصف الأول من عام

2012. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 3.1٪ مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال النصف الأول من عام 2012)، فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة ينمو بنسبة 2.8٪ مقابل نمو نسبته 2.9٪ خلال النصف الأول من عام 2012. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد سجل نمواً نسبته 9.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.0٪ خلال النصف الأول من عام 2012.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2011 -2013
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6	2.2	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9	6.4	**7.3**
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1			
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 6.6٪ خلال النصف الأول من عام 2013 مقابل ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2013-2011

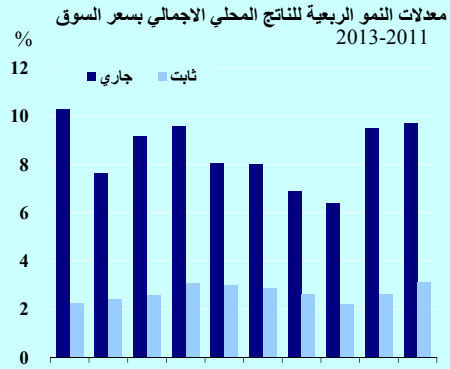

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2013 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.8 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية) و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.4 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية. وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75.0٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال النصف الأول من عام 2013.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2013 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، مثل قطاع "الإنشاءات" الذي نما بنسبة 8.8٪، و"خدمات المال والتأمين والعقارات" (3.9٪)، وذلك مقابل تراجع بنسبة 0.6٪ ونمو بنسبة 3.8٪ خلال النصف الأول من عام 2012، على الترتيب.

في حين شهدت قطاعات أخرى تباطؤاً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2013، أبرزها قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 3.7٪، و"النقل والتخزين والاتصالات" (3.5٪)، و"الصناعات التحويلية" (1.9٪)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (1.5٪)، وذلك مقابل نمو نسبته 6.4٪ و 5.5٪ و 3.1٪ و2.0٪ خلال النصف الأول من عام 2012، على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الإستخراجية"، و"الزراعة" و"الكهرباء والمياه" تراجعاً في أدائها بنسبة 5.1٪ و 0.6٪ و 2.1٪ على التوالي، مقابل تراجع كل من قطاعي "الصناعات الاستخراجية" و"الزراعة" بنسبة 15.1٪ و 5.8٪ على الترتيب، ونمو قطاع "الكهرباء والمياه" بنسبة 7.4٪، وذلك خلال النصف الأول من عام 2012.

❐ المؤشرات القطاعية الجزئية

- شهد الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.5٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 0.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:

  - نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.2٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، وذلك محصلة لنمو عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند المنتجات الكيمائية (11.9٪) وبند المنتجات الغذائية (8.1٪) من جهة، وتراجع الأداء لعدد من البنود أبرزها الأسمنت (21.5٪) المنتجات النفطية المكررة (15.2٪) والحديد والصلب (14.9٪) من جهة أخرى.

- تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 5.8٪ (بالمقارنة مع تراجع أكبر نسبته 13.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج الفوسفات بنسبة 11.1٪ نتيجة انخفاض الطلب في بعض الدول الرئيسة المستوردة لهذه المادة خاصة الهند.
- تراجع الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 8.1٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 10.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، وذلك بسبب تراجع الطلب الصناعي على الكهرباء.

- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 3.1٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013، بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 8.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بشكل ملحوظ وبنسبة 17.2٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2013، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- نمو المساحات المرخصة للبناء بنسبة 7.4٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 0.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 14.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 6.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية*

2012	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2012		2013
8.5	**المساحات المرخصة للبناء**	**0.8**	كانون ثاني– آب	**7.4**
0.9	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**3.4**		**-17.2**
0.2	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**0.6**		**1.5**
1.4	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	**1.2**		**3.1**
3.3	المنتجات الغذائية والمشروبات	0.0		8.1
9.8	المنتجات النفطية المكررة	8.4		-15.2
-2.5	الحديد والصلب	-0.1		-14.9
-22.6	الإسمنت والجير والجبص	-22.3		-21.5
-3.7	المنتجات الكيميائية	-2.1		11.9
-16.9	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-13.6**		**-5.8**
-15.3	الفوسفات	-16.2		-11.1
-19.0	البوتاس	-11.0		1.5
6.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**10.7**		**-8.1**
5.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**8.9**	كانون ثاني– أيلول	**-3.1**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-3.0**		**-8.3**
-7.7	**عدد المغادرين**	**-6.9**		**-14.5**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 بنسبة 6.1٪ بالمقارنة مع 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأثر المستوى العام للاسعار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بالارتفاع الحاد في اسعار بندي "الوقود والانارة" و"النقل"، اللذين تأثرا بشكل مباشر بقرار الحكومة القاضي بتحرير اسعار المشتقات النفطية (شهر تشرين ثاني من عام 2012)، اذ ساهما برفع معدل التضخم بمقدار 3.0 نقطة مئوية مقابل 0.8 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي.

معدل التضخم السنوي
التغير النسبي في متوسط CPI خلال الأرباع الثلاثة الأولى للأعوام (2005-2013)

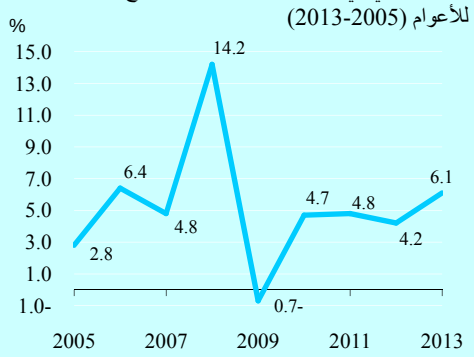

معدل التضخم الشـهري
(أيلول 2012 - أيلول 2013)

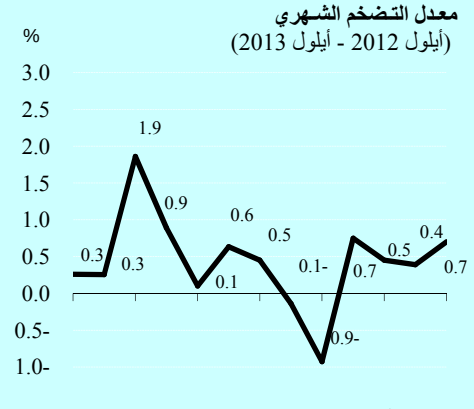

كما ارتفع المستوى العام للاسعار خلال شهر أيلول بالمقارنة مع الشهر السابق (آب 2013) بنسبة 0.7٪، وذلك محصلة لارتفاع اسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، ابرزها، "الخضروات"، و"التعليم"، و"الفواكه" إلى جانب بند "النقل".

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 3.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الفواكه" (17.2٪)، و"الخضروات" (10.9٪)، و"اللحوم والدواجن" (5.9٪) و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (4.5٪) من جهة، وتراجع أسعار التبغ والسجائر (8.8٪)، و"الزيوت والدهون" (1.3٪)، و"الحبوب ومنتجاتها" (1.2٪)، من جهة أخرى.
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 5.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، مساهمة بذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار كلٍ من "الأحذية" و"الملابس" بنسبة 9.4٪ و 4.0٪ على التوالي.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، لتسهم بذلك بمقدار 2.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الحاد في أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 24.3٪، مقابل ارتفاع طفيف نسبته 0.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، متأثراً بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 2.5٪ لبند "التجهيزات المنزلية" و5.7٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، لتساهم بذلك بمقدار 2.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الملموس في أسعار بند "النقل" وبنسبة 13.6٪ نتيجة رفع أجور النقل العام في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية، وذلك مقابل ارتفاع نسبته 6.6٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "التعليم" (4.5٪)، و"الثقافة والترفيه" (3.7٪)، و"العناية الشخصية" (3.6٪).

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2013 إلى نحو 14.0٪ (11.3٪ للذكور و 26.8٪ للإناث) وذلك مقابل 13.1٪ (10.7٪ للذكور و 24.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 20.6٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.8٪ (59.7٪ للذكور و 13.1٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2013، بالمقارنة مع 38.0٪ (61.2٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.6٪ خلال الربع الثالث من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.3٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (16.2٪)، في حين توزعت النسبة المتبقية على بقية القطاعات.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 492.4 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 871.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. وفي حال استثناء المنح الخارجية (524.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,017.0 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 896.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية آب 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 401.0 مليون دينار ليبلغ 12,049.0 مليون دينار (50.2٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 931.6 مليون دينار ليبلغ 5,864.0 مليون دينار (24.4٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 17,913.0 مليون دينار (74.6٪ من GDP) في نهاية آب 2013 مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012.

أداء الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر آب من عام 2013 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 139.2 مليون دينار أو ما نسبته 50.5٪ لتصل إلى 415.0 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 بمقدار 719.6 مليون دينار أو ما نسبته 22.7٪ لتصل إلى 3,888.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع المساعدات الخارجية بمقدار 499.4 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 220.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آب		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – آب		معدل النمو (٪)
	2012	2013		2012	2013	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**275.8**	**415.0**	**50.5**	**3,168.6**	**3,888.2**	**22.7**
الإيرادات المحلية، منها:	275.8	362.6	31.5	3,143.3	3,363.6	7.0
الإيرادات الضريبية، منها:	202.7	276.2	36.3	2,200.7	2,436.9	10.7
ضريبة المبيعات	149.5	219.2	46.6	1,358.2	1,560.0	14.9
الإيرادات الأخرى	70.6	84.2	19.3	926.9	911.8	-1.6
المنح الخارجية	0.0	52.4	-	25.2	524.6	1,981.7
إجمالي الإنفاق، منها:	**513.9**	**537.0**	**4.5**	**4,039.8**	**4,380.6**	**8.4**
النفقات الرأسمالية	84.8	71.3	-15.9	360.8	462.9	28.3
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-238.1**	**-122.0**	-	**-871.2**	**-492.4**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 220.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.0٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لـتصل إلى 3,363.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 236.2 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 15.1 مليون دينار و 0.8 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

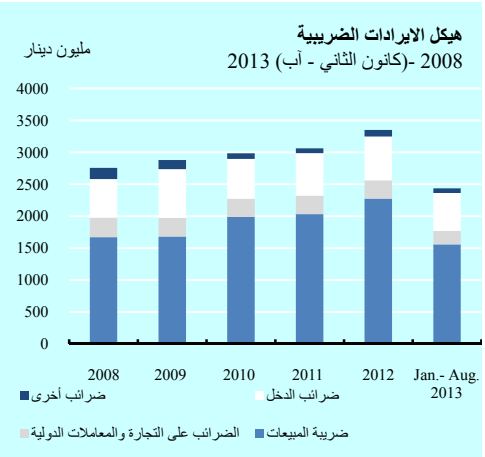

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 236.2 مليون دينار أو ما نسبته 10.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 2,436.9 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.4٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية :

- ارتفعت **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 201.8 مليون دينار لتبلغ 1,560.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 64.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 83.8 مليون دينار، كما ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 57.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 52.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 8.5 مليون دينار، مما يشير إلى تحسن في معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- شهدت **الضرائب على الدخل والأرباح** ارتفاعاً طفيفاً مقداره 0.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ لتصل إلى 592.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 24.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 0.8 مليون دينار، في حين حافظت ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع على

نفس مستواها في الفترة المقابلة من العام 2012. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 84.2٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 499.0 مليون دينار (منها 218.8 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 23.0 مليون دينار أو ما نسبته 12.3٪ لتبلغ 209.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 10.6 مليون دينار أو ما نسبته 16.6٪ لتصل إلى 74.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 15.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ لتصل إلى 911.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 49.6 مليون دينار لتبلغ 232.7 مليون دينار (منها 212.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 52.7 مليون دينار لتبلغ 144.7 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 87.2 مليون دينار لتبلغ 534.4 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 0.8 مليون دينار لتبلغ 14.9 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 499.4 مليون دينار، لتبلغ 524.6 مليون دينار، هذا وقد تضمنت قيمة المنح المشار إليها منح إضافية من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 354 مليون دينار (أي ما يعادل 500 مليون دولار)، بالإضافة إلى المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي.

■ إجمالي الإنفاق

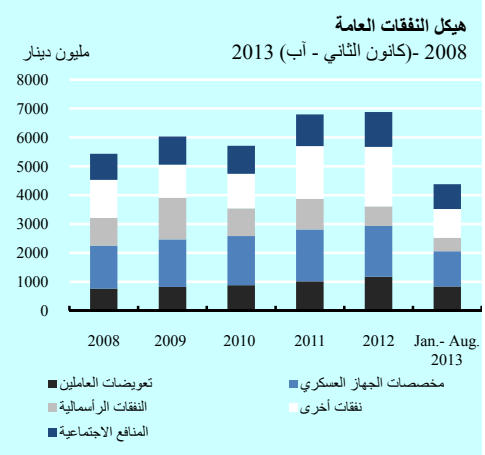

شهدت النفقات العامة خلال شهر آب من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 23.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 537.0 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 340.8 مليون دينار أو ما نسبته 8.4٪ لتبلغ 4,380.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 6.5٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 28.3٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 238.7 مليون دينار أو ما نسبته 6.5٪ لتصل إلى 3,917.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أبرز بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 124.2 مليون دينار لتبلغ 1,219.4 مليون دينار مشكلة ما نسبته 31.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 161.7 مليون دينار ليصل إلى 858.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.9٪ من إجمالي النفقات الجارية وذلك بسبب تضمين شبكة الأمان الاجتماعي لمخصصات الدعم النقدي المباشر. كما ارتفعت

تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 65.7 مليون دينار لتبلغ 838.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 21.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 105.1 مليون دينار ليصل إلى 444.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 11.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 38.6 مليون دينار ليبلغ 177.5 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.5٪ من إجمالي النفقات الجارية. في حين انخفض بند دعم السلع بمقدار 275.8 مليون دينار ليبلغ 141.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً بمقدار 102.1 مليون دينار، أو ما نسبته 28.3٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 462.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

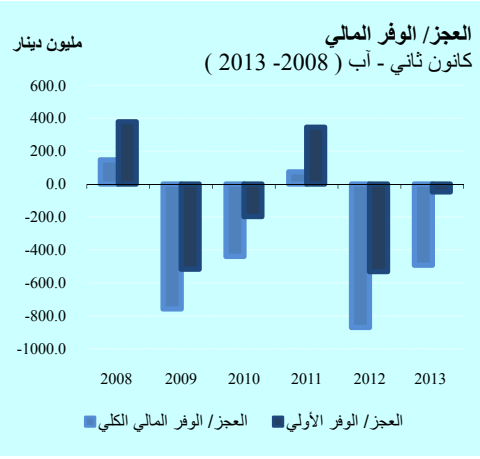

- سجّلت الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 492.4 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 871.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 47.6 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 531.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.

الدين العام

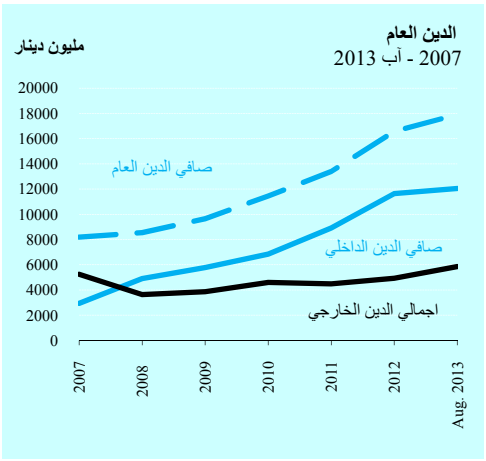

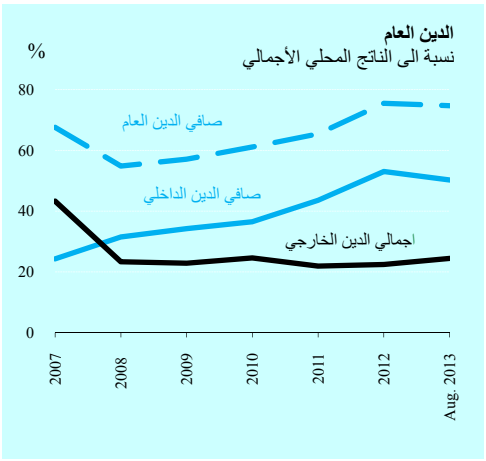

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية آب 2013 بمقدار 401.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 12,049.0 مليون دينار (50.2٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 727.0 مليون دينار ليبلغ 13,405.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2012 بمقدار 327.0 مليون دينار لتبلغ 1,356.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,014.0 مليون دينار ليصل إلى 10,656.0 مليون دينار في نهاية آب 2013 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار لتصل إلى 712.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد السندات

للمؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 269.0 مليون دينار ليصل إلى 908.0 مليون دينار في نهاية آب 2013، في حين ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 29.0 مليون دينار ليصل إلى 1,108.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 931.6 مليون دينار ليبلغ 5,864.0 مليون دينار (24.4٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإصدار سندات دولارية في السوق المحلي خلال شهري شباط وآب من هذا العام، وبقيمة إجمالية بلغت 815 مليون دينار (أي ما يعادل 1,150.0 مليون دولار) حيث بلغ الإصدار الأول ما قيمته 354 مليون دينار (500 مليون دولار)، في حين بلغ الإصدار الثاني ما قيمته 461 مليون دينار (650 مليون دولار)، بالإضافة إلى استلام الدفعة الثانية من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 274 مليون دينار (أي ما يعادل 387 مليون دولار أمريكي)، في شهر نيسان من هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 47.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.1٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 12.7٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 14.8٪.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية آب 2013 بمقدار 1,332.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليصل إلى 17,913.0 مليون دينار (74.6٪ من GDP) مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً بلغ مقداره 0.9 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2012.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 ما مقداره 330.0 مليون دينار (منها 79.8 مليون دينار فوائد) مقابل 333.0 مليون دينار (منها 72.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2012.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تعديل أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2013		التغير ٪
		تشرين أول	تشرين ثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	825	810	-1.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1000	980	-2.0
السولار	فلس/لتر	680	675	-0.7
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	680	675	-0.7
الكاز	فلس/لتر	680	675	-0.7
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10	10	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	475.2	480.9	1.2
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	475.2	480.9	1.2
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	475.2	480.9	1.2
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	619	615	-0.6
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	624	620	-0.6
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	639	635	-0.6
الإسفلت	دينار/طن	509.1	515.1	1.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2013/11/1

- إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأميركي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة إجمالية بلغت 1.25 مليار دولار أميركي ولمدة سبع سنوات تستحق دفعة واحدة في نهاية عمر السندات، وبسعر فائدة سنوي ثابت يبلغ 2.503٪ تدفع بشكل نصف سنوي لغاية تاريخ الاستحقاق، ويعد هذا الإصدار الأول من نوعه للمملكة في الأسواق العالمية بكفالة الحكومة الأمريكية (تشرين أول 2013).

❑ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرض تعويضي رابع، وقرض ممتد ثانٍ مع صندوق النقد العربي بقيمة 120 مليون دولار، وذلك في إطار التعاون المشترك بين الأردن والصندوق ضمن جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تقوم به المملكة (أيلول 2013).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2013 بنسبة 8.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 462.0 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 0.2٪ لتبلغ 3,710.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آب من عام 2013 بنسبة 13.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 1,244.9 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 5.1٪ لتبلغ 10,247.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آب من عام 2013 ارتفاعاً نسبته 16.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 ليبلغ 782.9 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.3٪ ليبلغ 6,536.4 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 بنسبة 5.8٪ نتيجة تراجع السياحة العلاجية، كما تراجعت مدفوعات السفر بنسبة 6.3٪.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 بنسبة 1.4٪ ليبلغ 1,966.2 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 884.6 مليون دينار (8.0٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2013 مقارنة مع عجز مقداره 2,586.8 مليون دينار (25.6٪ من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2012.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 710.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013 مقارنة بحوالي 544.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2012.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية حزيران من عام 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 504.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية كانون أول من عام 2012 ليصل إلى 19,366.5 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 29.0 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 493.8 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 522.8 مليون دينار ليبلغ 13,420.3 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني– آب			
	2012	معدل النمو (٪) 2012/2011	2013	معدل النمو (٪) 2013/2012
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	12,897.5	8.1	13,420.3	4.1
الصادرات الكلية	3,717.3	-1.9	3,710.7	-0.2
الصادرات الوطنية	3,144.2	-1.5	3,173.2	0.9
المعاد تصديره	573.1	-3.5	537.5	-6.2
المستوردات	9,753.3	11.6	10,247.1	5.1
الميزان التجاري	-6,036.0	21.9	-6,536.4	8.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن

بالمليون دينار

	كانون ثاني– آب		
	2012	2013	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	425.4	568.2	33.6
الولايات المتحدة الأمريكية	516.7	556.2	7.6
السعودية	333.3	409.8	23.0
الهند	341.5	264.6	-22.5
اندونيسيا	113.4	128.3	13.1
الإمارات	116.3	120.4	3.5
الصين	130.7	69.5	-46.8
المستوردات			
السعودية	2,355.5	1,893.5	-19.6
الصين	908.0	1,068.6	17.7
الولايات المتحدة الامريكية	702.1	667.9	-4.9
إيطاليا	423.6	490.0	15.7
ألمانيا	370.5	376.1	1.5
تركيا	339.3	368.7	8.7
الهند	288.3	348.9	21.0
الإمارات	268.7	326.9	21.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 انخفاضاً نسبته 0.2٪ لتصل إلى 3,710.7 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 1.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وجاء هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 29.0 مليون دينار أو ما نسبته 0.9٪ لتصل إلى 3,173.2 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 35.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.2٪ لتصل إلى 537.5 مليون دينار.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال الثمانيـة شـهور الأولى للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,144.2**	**3,173.2**	**0.9**
الملابس	**487.1**	**533.7**	**9.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	456.6	495.7	8.6
البوتاس	**368.4**	**331.7**	**-10.0**
أندونيسيا	53.6	71.4	33.2
الصين	125.9	65.9	-47.7
الهند	76.1	61.7	-18.9
ماليزيا	29.6	52.7	78.0
منتجات دوائية وصيدلية	**234.5**	**271.4**	**15.7**
السعودية	56.8	60.2	6.0
الجزائر	38.8	46.1	18.8
العراق	24.6	30.9	25.6
السودان	17.4	26.7	53.4
الخضروات	**271.4**	**217.9**	**-19.7**
العراق	29.8	41.8	40.3
الامارات	42.4	35.3	-16.7
سوريا	68.4	29.2	-57.3
الفوسفات	**280.9**	**197.3**	**-29.8**
الهند	186.5	141.5	-24.1
أندونيسيا	37.7	21.1	-44.0
بلغاريا	27.7	11.9	-57.0
الأسمدة	**161.8**	**122.2**	**-24.5**
الهند	58.8	45.6	-22.4
بلغاريا	16.7	24.6	47.3
تركيا	31.0	20.9	-32.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 36.9 مليون دينار، أو ما نسبته 15.7٪، لتصل إلى 271.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 3.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 60.4٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

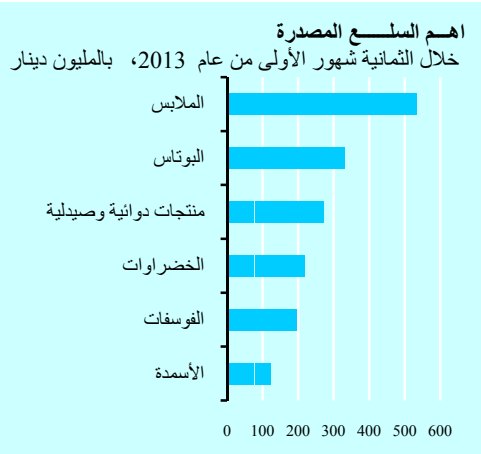

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 36.7 مليون دينار (10.0٪) لتصل إلى 331.7 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 0.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من اندونيسيا والصين والهند وماليزيا على ما نسبته 75.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 53.5 مليون دينار (19.7٪) لتصل إلى 217.9 مليون دينار، مقارنة مع 271.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012. حيث استحوذت أسواق كل من العراق والإمارات وسوريا على ما نسبته 48.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

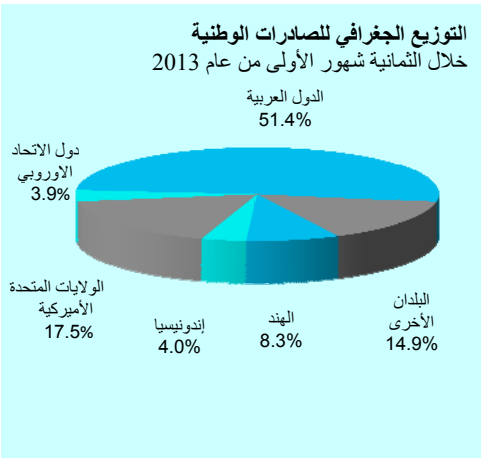

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 83.6 مليون دينار (29.8٪) لتصل إلى 197.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 3.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 21.6٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 10.3٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 71.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والفوسفات والأسمدة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 على ما نسبته 52.8٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند واندونيسيا والإمارات والصين على ما نسبته 66.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 مقابل 62.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 493.8 مليون دينار، أو ما نسبته 5.1٪، لتبلغ 10,247.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 11.6٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012.

♦ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2012، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 187.0 مليون دينار، أو ما نسبته 13.2٪، لتصل إلى 1,232.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 10.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 6.2٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 7.4٪.

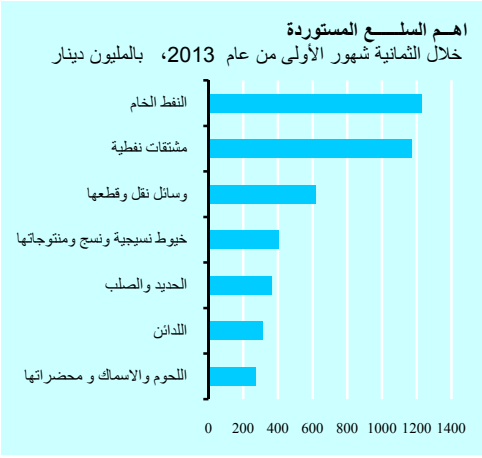

ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 386.9 مليون دينار، أو ما نسبته 24.8٪، لتصل إلى 1,173.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 73.6٪ خلال الفترة المقابلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع المستوردات من زيت الوقود جراء ارتفاع معدلات تدفقات الغاز المصري. وتعد كل من الولايات المتحدة وتركيا وسنغافورة الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 54.7 مليون دينار، أو ما نسبته 9.7٪، لتصل إلى 621.0 مليون دينار مقابل ارتفاع بلغت نسبته 3.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 59.0٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**9,753.3**	**10,247.1**	**5.1**
النفط الخام	**1,419.4**	**1,232.4**	**-13.2**
السعودية	1,331.5	1,054.0	-20.8
مشتقات نفطية	**1,560.7**	**1,173.8**	**-24.8**
الولايات المتحدة الامريكية	203.1	133.2	-34.4
تركيا	113.9	131.7	15.6
سنغافورة	0.0	131.7	-
وسائل النقل وقطعها	**566.3**	**621.0**	**9.7**
كوريا الجنوبية	190.3	137.2	-27.9
الولايات المتحدة الامريكية	95.2	128.0	34.5
اليابان	64.0	101.5	58.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**314.5**	**404.0**	**28.5**
الصين	133.8	153.9	15.0
تايوان	72.2	105.4	46.0
الباكستان	9.2	32.7	255.4
الحديد والصلب	**380.8**	**364.6**	**-4.3**
أوكرانيا	134.6	87.5	-35.0
الصين	26.9	43.1	60.2
سوريا	16.8	32.9	95.8
اللدائن	**275.9**	**316.4**	**14.7**
السعودية	132.6	150.6	13.6
الصين	17.1	24.9	45.6
الإمارات	12.0	18.8	56.7
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**255.0**	**275.1**	**7.9**
البرازيل	49.2	73.0	48.4
استراليا	53.4	53.0	-0.7
الهند	29.9	26.6	-11.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها بمقدار 89.5 مليون دينار، أو ما نسبته 28.5٪، لتصل إلى 404.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 5.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايون والباكستان على ما نسبته 72.3٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

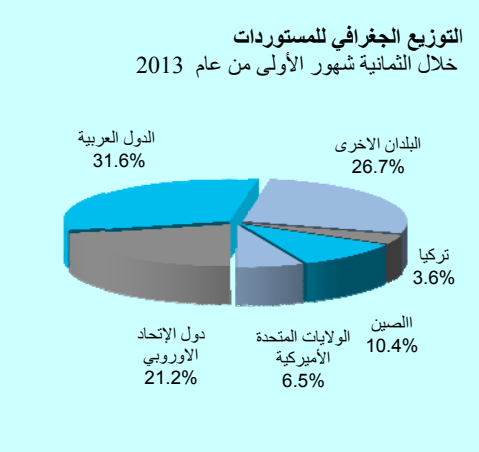

- وعليه، استحوذت المستوردات من "النفط الخام" و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 42.8٪ من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 مقابل 48.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وألمانيا وتركيا والهند والإمارات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 على ما نسبته 54.1٪ من إجمالي المستوردات مقابل 58.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 انخفاضاً مقداره 35.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.2٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتبلغ 537.5 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 500.4 مليون دينار، أي بنسبة 8.3٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 ليصل إلى 6,536.4 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 26.8 مليون دينار (1.4٪) مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 ليبلغ 1,966.2 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 تراجعاً مقداره 109.8 مليون دينار (5.8٪) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتصل إلى 1,782.9 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع أعداد الزوار القادمين لأغراض العلاج.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2013 تراجعاً مقداره 40.8 مليون دينار (6.3٪) لتصل إلى 603.0 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 إلى ما يلي:-

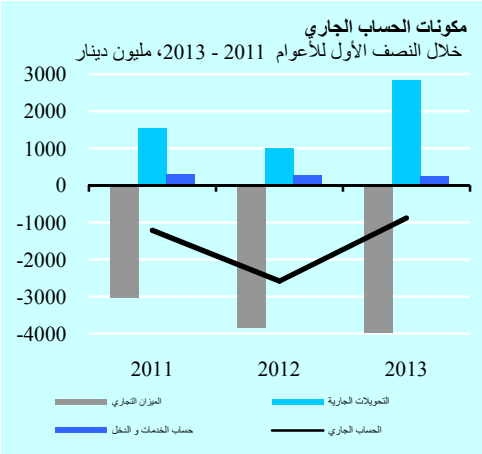

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 884.6 مليون دينار (8.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,586.8 مليون دينار (25.6٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 123.3 مليون دينار (3.2٪) ليصل إلى 3,974.0 مليون دينار.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 14.5 مليون دينار ليبلغ 293.6 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى انخفاض الوفر المسجل في صافي بندي السفر والخدمات الحكومية ليصل إلى 757.6 مليون دينار و 58.1 مليون دينار، وذلك على الرغم من انخفاض العجز المسجل في صافي بندي النقل و أخرى ليصل إلى 437.7 مليون دينار و 84.4 مليون دينار، على التوالي.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 46.0 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 37.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 154.2 مليون دينار وانخفاض الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 108.2 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,848.9 مليون دينار ليصل إلى 2,841.8 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,230.1 مليون دينار ليبلغ نحو 1,367.8 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 618.8 مليون دينار ليصل إلى 1474.0 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 4.4٪ خلال النصف الأول من عام 2013 لتصل إلى 1,144.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2013، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 386.2 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,401.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 710.2 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 544.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 159.0 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 164.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,557.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 753.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,041.0 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 2,445.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر حزيران من عام 2013 التزاماً نحو الخارج بلغ 19,366.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 18,862.0 مليون دينار في نهاية عام 2012، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 2,233.7 مليون دينار ليصل إلى 16,751.6 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,876.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 2,738.2 مليون دينار ليصل إلى 36,118.1 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 710.5 مليون دينار ليبلغ 18,367.8 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 263.2 مليون دينار ليبلغ 3,048.3 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع القيمة السوقية لملكية غير المقيمين في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي بمقدار 207.5 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,590.1 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 837.7 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 752.4 مليون دينار) لتبلغ 8,084.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 35.2 مليون دينار ليبلغ 810.7 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 182.8 مليون دينار ليبلغ 5,384.6 مليون دينار (استخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي).